

## سؤال المواطنة بين الطرح الكلاسيكي والطرح المعاصر

## The definition of citizenship from a local to international scale

كلية العلوم الاجتماعية مختبر الفلسفة وتاريخها، جامعة أحمد بن محمد وهران 2، الجزائر	فلسفة عامة	يوسفى وليد* Yousfi Walid <a href="mailto:yousfiwalid406@gmail.com">yousfiwalid406@gmail.com</a>
كلية العلوم الاجتماعية مختبر الفلسفة وتاريخها، جامعة أحمد بن محمد وهران 2، الجزائر	فلسفة	أنور حمادة Anwar Hamada <a href="mailto:anwarphilo@gmail.com">anwarphilo@gmail.com</a>
DOI: 10.46315/1714-010-003-005		

الإرسال: 2020/06/22 القبول: 2020/10/13 النشر: 2021/06/16

**ملخص:** لقد تجلت اهتمامات الإنسان عبر التاريخ بموضوعات هامة ومتنوعة منها الثقافية والاجتماعية وخاصة السياسية منها، وذلك من أجل تحقيق أهداف محددة حسب تعدد وتنوع أفكاره وثقافته ونضمه الدينية والسياسية وتوجهاته المستقبلية المنبثقة عن التراكم التاريخي والاجتماعي الطويل، وإذا أردنا أكثر وضوحا في هذه المواضيع فإننا نقول أن جميع الثقافات والحضارات قد نظرت إلى الإنسان من منطلق أنه كائن اجتماعي لا يمكن له أن يحقق ذاته وينظم حياته إلا في إطار نظام سياسي، وهذا النظام لن يكتمل دوره إلا في وجود مجموعة من القيم لعل أبرزها المواطنة، وإذا كان الحديث عن موضوع المواطنة يعد من إشكاليات الفلسفة السياسية بصفة خاصة، وتاريخ الفلسفة بصورة عامة، وذلك من الطرح اليوناني إلى العصر الوسيط ومن الحديث إلى المعاصر، حيث غدت المواطنة هما سياسيا وثقافيا واجتماعيا تسعى كل المجتمعات الإنسانية إلى تحصيله خاصة في ظل التعدديات الثقافية، لكن الإشكالية التي تدفعنا إلى طرحها: كيف ساهم تاريخ الفلسفة في بلورة مفهوم المواطنة؟ وهل المواطنة في الطرح الكلاسيكي تماثل المواطنة في الطرح المعاصر؟ وما هي أهم المحطات الفلسفية التي أثرت في سياق مفهوم المواطنة؟

**كلمات مفتاحية:** المواطنة؛ الفلسفة السياسية؛ التعدديات الثقافية؛ الحضارة.

**Abstract:** The definition change and evolve in political philosophy, with the change of societies, political, economical, and cultural system. One of the most relevant definitions which have opened a debate to many questions whether at the international level or Arab world thought is the definition of citizenship, which is a set of practices at the level of all legal, political, economical and cultural sides.

From a political side, citizenship is to what extent does the individual feels about his belonging to its country as a political body that composes institutions, parties, labour parties and associations.

From a cultural side, he/she is the person who feels its belonging to the group and identity which is common in gathering people according to their practices in their daily lives as eating, wearing habits, music and other customs in feasts and parties. From an economical side, it is characterized in globalization and what it has released of international specificities to the rights of people. All these issues have pushed to ask the following questions:

What is the definition of citizenship? And how can it be shaped up? How does it evolve? and how can we apply this function in the local and global government?

**Keywords:** Citizenship; Political philosophy; Cultural pluralism; Civilization.

\* - الباحث المرسل: [yousfiwalid406@gmail.com](mailto:yousfiwalid406@gmail.com)

## 1. مقدمة:

يتحدد مفهوم الإنسان بماهيات متعددة، مرة على أنه كائن عاقل، ومرة على أنه كائن ناطق، ومرة على أنه كائن اجتماعي يسعى إلى تنظيم حياته وفق مؤسسات اجتماعية، ولعل أبرز هذه المؤسسات نجد الدولة والتي بدورها تقوم بتنظيم سلوكيات المواطنين وفق قوانين، وهنا يظهر الجانب الفكري للإنسان باعتباره هو الكائن الوحيد الذي له القدرة تنظيم نفسه وتحديد علاقته مع غيره، لكن هذا التنظيم لا يمكن أن يصل إلى مبتغاه إلا بواسطة دمج المواطن في الحياة السياسية وهذا ما يعزز مكانته السياسية من جهة وشعوره بانتماؤه الاجتماعي من جهة أخرى، وهذا ما يعرف في الفلسفة السياسية بمفهوم المواطنة، هذا المصطلح الذي عرف تطوراً ملحوظاً عبر مسار التطور السياسي الذي عرفه الإنسان، لذلك نجد أن مفهوم المواطنة هو إبداع إنساني بامتياز، فالمواطنة إنتاج سياسي يعبر عن الانتماء إلى كيان سياسي ما محدود بحدود جغرافية قائمة على المشاركة السياسية بدون أي إقصاء أو تمييز عرقي أو ديني أو إيديولوجي، كما أن المواطنة هي إنتاج ثقافي حضاري يعبر عن الهوية واللغة تساهم في تضامن المواطنين فيما بينهم، كما أن المواطنة تعبر عن كيان اجتماعي يتحدد من خلاله علاقة المواطن بغيره وفق مبدأ المساواة الكاملة أمام القانون في الحقوق والواجبات وفق روح التسامح بينهم، فالمواطنة بغض النظر عن المفهوم فهي شعور بالدرجة الأولى يسعى من خلاله المواطن إلى إثبات وجوده في ظل نظام سياسي محدد مسبقاً أساسه الحرية والعدالة والمساواة والقيم الأخلاقية.

إن حقيقة المواطنة هو بالدرجة الأولى سياسي اجتماعي ثقافي متطور من محطة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، فهو كائن حي ينمو ويتطور عبر عدة مستويات أبرزها الفكرية والسياسية والحضارية لدى المواطن بالدرجة الأولى، لذلك نجد أن هذا المفهوم قد مر بتحويلات جوهرية عبر التاريخ بدءاً من التراث اليوناني إلى العصر الوسيط وأخيراً الحديث والمعاصر لكن الإشكالية التي تدفعنا إلى طرحها:

هل المواطنة في الطرح المعاصر امتداد للطرح الكلاسيكي؟

## 1. المواطنة المفهوم والتجليات:

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم التي استقرت في الفكر السياسي المعاصر وهو مفهوم تاريخي شامل ومعقد وله أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو قانوني ومنها ما هو أخلاقي ومنها ما هو ثقافي سلوكي.

## 1.2 مفهوم المواطنة:

يعد مصطلح المواطنة من الصعب تحديد مدلول النهائي، أي أنه من الصعب تحديد مجمل الدلالات والإيحاءات التي يشير إليها هذا المصطلح بصورة دقيقة أو بصورة نهائية، وذلك أن مفهوم المواطنة له تاريخ طويل طول الإنسانية مما يجعله كثير التلون والتأثر بأفاق العصور وخصائص الأمصار فهو مفهوم غير قابل للثبات ما دام أن الإنسان في تفكير مستمر.

## التعريف اللغوي:

جاء مصطلح المواطنة في اللغة العربية على صيغة مفاعلة واصليها كلمة مشتقة من وطن، وهو حسب لسان العرب لابن منظور الوطن هو المنزل الذي نقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه، والجمع منه

أوطان، وأوطان الغنم والبقر مرابطها، وأماكنها التي تأوي إليها، وموطن مكة موافها، وهو بذلك وطن بالمكان، وأوطنه اتخذها وطنًا، (جمال الدين، ا، 1990، 451) وعليه إذا رجعنا إلى المعاجم العربية التقليدية كلها فإنه لا توجد أي ذكر لكلمة مواطنة لكن توجد كلمة وطن، توطن، واطن، الوطن، موطن، فالمواطنة كلمة لها مدلول عربي مرتبط بموطن الإنسان ومستقرة وانتمائه الجغرافي لكنها كتركيب ومصطلح تم استخدامها لتعبير عن الوضعية السياسية والاجتماعية والمدنية والحقوقية للفرد في الدولة (محمد عثمان، ا، 2014، 12).

إذن فالمواطنة كمفهوم ليس له مدلول عربي، بصورة متكاملة، بل بصورة اشتقاقية بعيدة كل البعد عن مدلولها السياسي المعاصر.

أما في اللغة الفرنسية فنجد مصطلح المواطنة *citoyenneté* فيمكن تعريفها من خلال اشتقاقها اللغوي، فهي تصدر عن كلمة (سيفيتاس) اللاتينية المعادلة تقريبا لكلمة بوس (poloc) اليونانية ومعناها المدينة، باعتبارها وحدة سياسية مستقلة لا كجماعة من السكان فحسب، فالمواطن ليس فقط ساكن المدينة، وإنما هو الذي يجمع الشروط الضرورية للإسهام في إدارة الشؤون العامة ضمن إطار المدينة، (Dominique, S, 2000, 18) أي أن المواطن هو ذلك الفرد المرتبط بمدى قدرته على المشاركة الفعالة في تسير شؤون المدينة، فالمواطنة في اللغة الفرنسية لها مدلول سياسي تتحدد بدرجة المشاركة السياسية في المدينة (الدولة)، وهذه المشاركة ليست عشوائية بل مرتبطة بشروط أبرزها الانتماء السياسي وهذا ما تجلى في الحضارة اليونانية والتي اقتصر فيها مفهوم المواطنة على المشاركة السياسية مع إقصاء شريحة واسعة من الأفراد، فهي لا تتحدد بالإقامة، بل تتحدد بدرجة المشاركة في المجالس السياسية الخاصة بتلك المدينة (الدولة).

أما في اللغة الإنجليزية فنجد مصطلح المواطنة *Cityen ship* فهو لا يختلف عنه في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى المساهمة في حكم دولة ما على نحو مباشر أو غير مباشر، كما يستخدم أحيانا للدلالة على العملية أو الحالة التي يعد بها الفرد بمقتضاها مواطنا بمجرد ذاته يعيش في رحاب دولة معينة، أو ينتهي إليها، ويلخص لها ومن ثم يحظى بالحماية (محمد عثمان، ا، 2014، 13) فالمواطنة في اللغة الإنجليزية يدل على وضعية الفرد في الدولة من خلال أن صفة المواطنة تمنح له الحماية ما دام مواطنا ينتهي إليها، وهذا ما نجده عند الفلاسفة الإنجليزيين أمثال توماس هوبز الذي ينظر إلى المواطنة بصفتها أداة حماية للمواطن مادام ينتهي على دولة ما هذا الانتماء تحده درجة المشاركة السياسية على نحو مباشر مثل الانتخاب أو بطريقة غير مباشرة عن طريق اختيار ممثلين عنه.

#### التعريف الاصطلاحي:

يمكن لنا القول إن مصطلح المواطنة يشير بصورة مجملية إلى انتماء الفرد الواعي للكيان السياسي، والذي تتحقق معه معادلة الحقوق والواجبات " فالمواطنة هي وصف سياسي لأفراد المجتمع المنضوين تحت دولة (وطن) تتبنى الاختيار الديمقراطي تسمو على الجنسية، وتجعل العلاقة مع الدولة تشاركه في الوطن

وعلاقة تشاركية غير تبعية كما هو الشأن الانظمة الاستبدادية والإقطاعية التي يعتبر فيها الأفراد رعايا لا مواطنين أي أن المواطنة تفهم على أنها مرتبة من الحرية ضمن مسؤوليات". (فارج، م، 2017، 24). إذن فالمواطنة في معناها الدقيق يشير إلى فكرة المشاركة السياسية وحق المساهمة في تشكيل الإرادة العامة، فهي التي تمنح الخاصية القانونية للمواطن التي بموجبها يتمتع بحقوق يقوم في مقابلتها بأداء مجموعة من الواجبات ومن بينها حق التصويت، حق الترشح للوظائف الانتخابية، وحق الخدمة في الجهاز الإداري للدولة، حق التملك، حرية الرأي والاعتقاد فالمواطنة لها مدلول مادي وآخر معنوي، فالمدلول المادي يترجم لنا في أداء المواطن لما عليه من واجبات، أما في شقها المعنوي فتتمثل في ذلك الشعور الداخلي بالانتماء للدولة.

## 2.2 تجليات المواطنة:

إن المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجلها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي سيرورة تاريخية وديناميكية مستمرة وسلوك يكتسب عندما تنهيا له الظروف الملائمة وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وأليات تتضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع ويتجلى مفهوم المواطنة في:

### - الأسرة:

تعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تتجلى فيها المواطنة بصورة واضحة فهي عماد المجتمع وهي منبع الفرد الذي بموجبها يصبح مواطناً، فهي اليوتقة التي تحيط بالفرد منذ ميلاده لتزوده بالقيم والمبادئ التي تساعده على التكيف مع المجتمع، فالتربية على المواطنة تبدأ من الأسرة الصغيرة من خلال التنشئة الأولى التي يدرك فيها الطفل بصورة أولية معادلة الحقوق والواجبات، وتختلف الأليات التي تحدد العلاقات، وهنا تكتشف قيم التعاون، التشارك، الحوار، والتضامن، الاحترام، الإيثار كما يمكن الكشف عن قيم أخرى كالتسلط والاستبداد والظلم والانفراد بالرأي، فالأسرة يناط لها مسؤولية تربية وتنشئة الفرد على المواطنة قبل كل شيء، فالتربية على المواطنة هي التربية على العيش معاً، والشعور بالانتماء ليس إلى الوطن أو الجهة بل أيضاً إلى المعمورة ككل. (الطاهر، ب، 2017، 295)

### - الولاء للوطن:

يعد الولاء للوطن من أهم مقومات إرساء مبدأ المواطنة، ونقصد به الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه، حيث تسمو من خلالها العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا الخضوع لها فيها إلا لسيادة القانون، وان هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء، وما يطمع من عواطف، وإنما تتجلى على الجانب الارتباط الوجداني في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الوعي بها، ولا تبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك واستردادها إذا سلبت منه، وإنما كذلك يتشبع هذا المواطن بقيم المواطنة وثقافة القانون. (علاء الدين، ع، د س، 38)

## - المواطنة والمجتمع المدني والدولة:

يعد مفهوم المواطنة مفهوما مهما يتوسط المجتمع المدني والدولة، حيث يحدد للمواطن كيفية ممارسة حقوقه ومسؤولياته، وهي عامل مهم في صحة واستقرار أي نظام حكم، إنها بمعنى آخر تشير لنا من هو المدين لنا بالواجبات إلى الدولة ويتمتع كذلك بحمايتها لحقوقه، وهي توفر الإطار الشرعي للتجمعات الفردية داخل المجتمع المدني، فلمواطنة تعمل على تعزيز الروابط بين الدولة والمجتمع، أو الدولة ومكوناتها فهي كاللحام (الإسمنت) بين الشعب بثقافته والإقليم والسلطة، وبدونها لا تكون هناك علاقة المسؤولة والمتوازنة بين مكونات الدولة (رضوان، ع، 2012، 669)، فمفهوم المواطنة يسعى إلى تحديد الأسس والقواعد التي تنظم حقوق الأفراد وواجباتهم وترسم حدود العلاقات البينية بين الأفراد من جهة، وبينهم وبين الدولة ومؤسساتها، فالمواطنة بمفهومها السياسي والاجتماعي تعمل على تماسك المجتمع، ومن ثم تعزيز وحدة الدولة، بهدف توفير الاتساق والتوافق بين القيم المجتمعية والتركيز على التشابه من خلال خلق هوية مشتركة لأبناء الوطن الواحد، ومع العمل على مواصلتها المستمرة لنمو المجتمع، وتحقيق طموحاته وأحلامه، فالدولة في نهاية حلم إنساني مؤسسي ومقياس نجاح الدول كمؤسسات هو بمدي مشاركة مجتمعا ومن ثم أفرادها في وضع قراراتها وإنقاذها، وهذا ما تسعى إليه المواطنة. (رضوان، ع، 2012، 64)

إن مفهوم المواطنة يعمل على توثيق العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وهذه العلاقة تكمل في الهدف وهو الارتقاء بالوطن والمواطن، فالدولة تعد الحصن الحصين للمجتمع المدني، إذا ما أدركت دوره وأمنت به، فتضع له القوانين واللوائح التي تنظم له سير العمل أولا، وتساعد بالتوجيه والإرشاد والمساندة، والمجتمع المدني يعمل على حل العديد من الإشكاليات التي تعجز هي عن حلها، أو يكشف عن مواطن الخلل في المجتمع لم الدولة على دراية به، وتحاول على تقديم نوعية المساعدة التي توافق معها وذلك خدمة للمواطنين. (محمود، ك، 2017، 140)

إن غياب مفهوم المواطنة سوف يؤدي إلى فقدان الدولة لشرعيتها، مما يؤدي إلى فقدان المجتمع المدني لكيونته كمجتمع يساهم في تعبير عن سلطة الدولة، وإذا كانت المواطنة تعبر عن العلاقة السياسية القائمة بين افراد أحرار متساوون أمام القانون في حقوقهم السياسية، لأنهم متكافئون في أداء ما عليهم من واجبات الدولة (دفع الضرائب، أداء الخدمة الوطنية، التضحية)، وبين التعاقد المبرم بين بعضهم البعض على تفويضهم للدولة للقيام على تأمين الخدمات العامة والحماية للمجتمع. (عبد السلام، م، 34)

## 2. المواطنة في الطرح الكلاسيكي:

لعبت الحضارة الإغريقية دورا هاما ورائدا في تطوير المجتمعات البشرية وترقيتها إذ انتقلت معها الإنسانية من مرحلة التفكير الأسطوري إلى مرحلة التفكير التأملي العقلاني الفلسفي، وتطورت معها المعرفة السياسية، فكان النظام الديمقراطي الأثيني القدوة لكل الذين آمنوا بالحرية والمساواة بين البشر. (عبد الحي، ع، 2006، 9)

لقد دارت الحياة السياسية في الحضارة اليونانية حول وجود ما يعرف بالدولة /المدينة والتي لعبت في العالم السياسي لدى الإغريق نفس الدور الذي تلعبه الدولة الحديثة فدولة / المدينة هي وحدة سياسية قائمة على تنظيم سياسي واجتماعي يسكن المدينة ثلاث طبقات أو فئات اجتماعية متباينة يمكن تشبيهها بهرم تشغل قاعدته الطبقة الاجتماعية الأولى والتي تتكون من العبيد والعمال والحرفيين، وعليهم يقوم على النشاط الاقتصادي وهذه الطبقة محرومة كلياً من صفة المواطنة وحقوقها وبالتالي من ممارسة أي نشاط سياسي (دياب، ق، 2007، 16)، أما الطبقة الثانية فهم طبقة الأجانب وهم الذين يقيمون في المدينة "الدولة" من أجل التجارة أو بعض الحرف اليدوية التي كانت تطلهم حياة المدينة، وكان عددهم في المدينة اليونانية وخصوصاً مدينة أثينا كبيراً جداً وكان الأجانب لا يتمتعون بأية حقوق سياسية، ولكنهم في نفس الوقت أحرار ولا تتحكم فيهم وفي مصيرهم السلطة السياسية القائمة، كما أنه لا يحق لهم التدخل في الشؤون الحياة السياسية للمدينة، كما أنهم لا يمكن أن تمنح لهم الجنسية اليونانية، بمعنى أنهم محرمون من صفة المواطنة ويؤكد هذا جورج سيان: "الأجنبي على شاكلة الرقيق محروم من المساهمة في الحياة السياسية للمدينة وذلك برغم كونه حراً، وبرغم تضمن هذا الحرمان أي مساس بمكانته الاجتماعية". (إسماعيل، ز، 2001، 20-21)

أما الطبقة الثالثة والأخيرة فهي طبقة المواطنين أي أعضاء المدينة الذين لهم حق المشاركة في حياتها السياسية، وصفة المواطن ميزة يتوارثها الأبناء، والابن يعد مواطناً بالمدينة التي يتمتع والده بعضويتها، وصفة المواطن هذه بامتياز يخلع على صاحبه "عضوية المدينة" ويؤهله لحد أدنى من المشاركة في النشاط السياسي وفي الشؤون العامة، وهذا القدر من المساهمة لم يجاوز أحياناً مجرد حضور المواطن اجتماع المدينة، وهو اجتماع تتفاوت أهميته تبعاً لمدى الديمقراطية السائدة، وقد يتضمن أحياناً صلاحية متفاوتة لتولي الوظائف العامة. (جورج، س، 1971، 42)

إن المواطنة في الحضارة اليونانية كانت مقتصرة على الحقوق السياسية دون الحقوق المدنية وأهم سمات المواطنة هي:

- الصلاحية لتولي وظائف المحلفين.
- مباشرة الحق في مناقشة الشؤون المدنية العامة، بما فيها الشأن السياسي بحرية في الساحة العامة أو الجمعية العامة.

- المساواة مع الأفراد الأحرار أمام القانون. (محمد عثمان، ا، 2014، 18)

إن المواطنة في الطرح الكلاسيكي كان مقتصرة على المشاركة في الحياة السياسية، فالمدينة / الدولة نظرت إلى المواطن إلا من جهة المساهمة في تسير الشؤون العمومية من خلال سن القوانين، وتسير شؤون المدينة، فالمواطنة اليونانية من حيث هي جامعة للمجتمع الفاعل، فهي تلك العلاقة الضيقة التي يحرم منها جل السكان (العبيد والصناع، الأجانب، النساء، الأطفال) لذلك فهي مقتصرة على طبقة دون طبقات الأخرى وهي طبقة المواطنين، ولعل من أبرز الفلاسفة الذين حددوا ماهية المواطن في الطرح الكلاسيكي نجد اليوناني أرسطو الذي يرى أنه لا يمكن أن نعرف المواطن بمحل الإقامة وحده، لأن محل

الإقامة يملكه الاجانب المقيمون والعبيد، كذلك لا يكون المرء مواطناً بمجرد حق المداعاة لدى القضاء مدعياً أو مدعي عليه، فمحل الإقامة والمداعاة القضائية يمكن أن يكون لأناس ليسوا مواطنين حيث يقول أرسطو: " أما المواطن فليس هو مواطناً لمجرد سكناه في البلاد لأن النزلاء والأرقاء يشاطرونه تلك السكني، والذين يشتركون في حقوق الدولة اشتراكاً فعلياً، يمكنهم من المرافعة، ويخضعهم للمحاكمة ليسوا أيضاً من قبل ذلك مواطنين لأن ذلك أمر مضمون لمن تشاركه المعاهدات في تلك الحقوق ". (أرسطو، ط، 1980، 116)

لقد بحث أرسطو عن الصفات الجوهرية للمواطن حيث لا يكون المواطن مواطناً إلا من يمارس حقوقه السياسية حيث يقول: " ليس له بين الحدود الأخرى حد أفضل من كونه يشترك في القضاء والسلطة، ومن السلطات ما هو محدود بأوقات بحيث لا يحتاج لنفس شخص يليه إلا مرة واحدة، أو خلال أزمته معينة، ومنها ما غير محدود كسلطة القاضي وسلطة العضو في مجلس الأمة ". (أرسطو، ط، 1980، 117)

إنّ المواطن حسب أرسطو هو كل ما كان متواجداً في الهيئات السياسية وخاصة القضائية ضمن الانتخاب، حيث حاول أرسطو أن يحافظ على التواجد الضروري للمواطن في جميع الهيئات القضائية والاستشارية، فأرسطو يجعل الحق هو من يشترك في الانتخاب ويشترك كذلك في القرعة التي تمثله بمختلف شرائحه، وتكمل حقيقة المواطنة حسب أرسطو في أنه تجاوز التعريف العرقي إلى الممارسة السياسية حيث يقول: " ونحن الآن ندعو مواطن دولة من له في تلك الدولة حق الاشتراك في السلطة الاستشارية والسلطة القضائية ". (أرسطو، ط، 1980، 118).

أما الشرط الثاني في تحديد مفهوم المواطنة عند أرسطو والذي يمثل الطرح الكلاسيكي هو الحرية أو المولد، فالمواطن هو الفرد المولود لأب مواطن ولأم مواطنة ويسجل في عداد المواطنين من أهل الحي من بلغوا الثامنة عشر (18) من عمرهم، وعند الاكتتاب يقسم بعض مواطني الحي ثم يصوتون بشأن هؤلاء الشبان، إذا كانوا يبدو أنهم بلغوا السن القانونية. (أرسطو، ط، 1967، 111)

إن المواطن لا يستطيع المشاركة في الحياة السياسية إلا إذا امتلك وقت فراغ اللازم لذلك منع أرسطو على المواطن كل الإشغال التي يمكن أن تشغله عن تحقيق ماهيته السياسية فأرسطو اعتبر المواطن في الدولة مثله مثل الملاح في السفينة، فأعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماماً فعلى الرغم من اختلاف وظائفهم فإن سلامة الجماعة هي عملهم المشترك، والجماعة هنا هي الدولة وفضيلة المواطن تتعلق بالدولة دون سواها. (مصطفى، 1، 2008، 26)

بالرغم من أن المواطنة اليونانية كانت مبتورة باعتبارها كانت مقتصرة على فئة قليلة من الأفراد إلا أن هذه المواطنة قد خلقت الوطنية في أكمل صورها وأشكالها عند المواطن اليوناني، سواء كشعور أو كممارسة تتضح من خلال دفاع المواطن اليوناني عن المدينة / الدولة، لأن المدينة اليونانية في ذلك الوقت كانت هي نفسها أكمل شيء أنجزها الإنسان اليوناني، وكانت في مظهره فخر واعتزاز لا بإنشائها فحسب، بل بالانتماء إليها.

## 3. المواطنة في العصر الحديث والمعاصر:

مثلت الحداثة ابتداء من القرن السادس عشر (16) خروجاً عن القرون الوسطى بكل أجوائها السياسية والدينية والاجتماعية والإيديولوجية، وكانت بداية الخروج عن عالم العصور الوسطى هي تصدع السلطة الزمنية للمؤسسة الكنيسة، وقلب الرؤية الدينية للعالم، وتراجع الإيديولوجيات اللاهوتية وحلول النزعة الإنسانية محل النزعة اللاهوتية المفارقة في تنظيم العالم الانساني وبروز الفكر السياسي العقلاني، هنا ظهر نوع جديد من المواطنة التي ارتبطت بظهور فكرة الدولة القومية وزيادة معدل المشاركة السياسية. (محمد عثمان، ا، 2014، 25)

إن للحداثة في الفكر السياسي الأوروبي أثر بالغ في تأسيس المواطنة بمفهومها الجديد، فالحداثة أنتجت قطيعة مع التصورات والممارسات القديمة، حيث أسست لمفهوم جديد لشريعة، وهو ما أعطى تصوراً مغايراً للنظام السياسي القائم على مفاهيم جديدة لم تكن موجودة في الطرح الكلاسيكي للمواطنة فالمساواة المدنية والقانونية والسياسية للأفراد ساهمت في إعادة صياغة مفهوم جديد للمواطنة أساسه الحرية والمساواة والعدالة، إن النموذج الحداثي الجديد سعى إلى البحث عن روابط أقوى بين الأفراد وبالتالي التخلي عن المواطنة الكلاسيكية التي اقتصر على شرطين هما المشاركة السياسية والمولد الأصلي للمواطن اليوناني (محمد، خ، 70-71)، لقد تبلور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الحديث ضمن ما يعرف بـ الدولة الحديثة / القومية دون تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العقيدة أو النوع أو اللون أو الطبقة الاجتماعية إلى غير ذلك من أنواع التمييز والتحيز بين البشر.

لقد اتسمت المواطنة الحديثة بإضفاء قيمة نظرية كبرى على الإنسان وتحوّله من الهوامش إلى المتن، ومن الأطراف إلى المركز حيث صار العقل هو المؤسس لمعرفة جميع الموضوعات ومن بينها المواطنة الذي عمل على نقل مفهومها من التشارك في الانتساب إلى وطن وما يولده من مشاعر متنوعة إلى المواطنة التعاقدية (التشاركية) في مجتمع سياسي وما يولده من قيم أخلاقية. (يوسف، ع، 2013، 16)

إن مبدأ المواطنة الحديثة منح للمواطنين صلاحيات التسيير والتغيير على مستوى التشريع والتنفيذ وهو وليد الحداثة عموماً، والدولة القومية خصوصاً، والذي يمنح جميع المواطنين دون استثناء الحق في المراكز القانونية والسياسية على أساس العلاقة التبادلية بينهم وبين الدولة بخلاف المواطنة اليونانية، فمبدأ المواطنة في العصر الحديث تم إرساؤه في الدولة القومية والتي تقوم على العلاقة المتميزة بين الحاكم والمحكوم، أي الارتباط السياسي بين المواطنين الذي أساسه الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي. (شرف الدين، ب، 2019، 48)

إن ما يميز المواطنة الحديثة هو أنها جزء لا يتجزأ من مبادئ القومية وهذا ما تجسد في الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن الذي أقر حقوق المواطنة في إطار الدولة، والتي صبغت المفهوم بصيغة فردية بين الدولة وكل عضو منتمى إليها، فالمواطنة الحديثة أوجدت نوع من التجانس بين مختلف طبقات المجتمع عن طريق فلاسفة العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جان جاك روسو، جون لوك)، الذين حاولوا تأسيس



مواطنة خالية من أي تمييز طبقي أو عرقي أو ثقافي أو ديني أو إقليمي، بل حاولت خلق مجتمع متجانس أساسه مواطنة متكاملة. (ريتشارد، م، 2009، 5)  
ولقد قامت المواطنة في العصر الحديث على:

- حرية كل فرد في المجتمع من حيث هو إنسان.
- المساواة بين هذا الإنسان وأي إنسان آخر من حيث انتمائه للرعية.
- استقلال كل عضو في المجتمع من حيث هو مواطن.
- التعايش في ظل المساواة (الاستقلال الذاتي).

هذه هي المفاتيح الجوهرية للمواطنة الخاصة بالدولة الحديثة، ومن الضروري أن يضاف إليها تلك التي تتعلق بها، حيث تحولت المواطنة من طابعها الكلاسيكي المتعلقة بالدولة/المدينة، إلى المواطنة المتعلقة بالدولة/ الأمة. (عديلة، ك، 2015، 49-50)

لكن التحولات السياسية التي عرفتها المواطنة الحديثة نتيجة تعرض الدولة منذ ارتباطها بهذا البناء لصدمات معاكسة أدت إلى حرمان الدولة من قدراتها التنظيمية وعلى لا مركزية سلطة القرار حيث فقدت فيها الدولة جل وظائفها، حيث لعبت السياسات الاقتصادية العالمية (العولمة)، دورا بارزا في هذه التحولات خاصة مع زيادة معدل الهجرة وطلبات اللجوء، كل هذه التحولات عجلت بظهور مواطنة مختلفة منفصلة عن إطار الدولة القومية أو الدولة الأمة، لذلك يجب إعادة الحديث عن مواطنة جديدة. (سيدي محمد، و، 2011، 122-123)

وفعلا لم نكن نسمع منذ وقت قريب عن مفاهيم جديدة عجلت بإعادة النظر إلى مفهوم المواطنة ومن بين هذه المفاهيم نجد سياسة الهوية، سياسة الاعتراف، التعدد الثقافي، هذه المفاهيم لم تكن تطرح في العصر الحديث في ظل الدولة / القومية حيث كانت المواطنة قائمة على المساواة والعدالة والحرية والحقوق الطبيعية، والعقد الاجتماعي، لذلك كانت المجتمعات الكلاسيكية لأي الدولة . الأمة القومية ضمانا لمواطنة التجانس والوحدة... إذ أن الاندماج الاجتماعي بين مواطنيها كان يتأسس على أساس وحدة الإدماج العقائدي (اللغوي، العرقي) حيث كان شرط ضروري لحصول على صفة المواطنة، لذلك لم تعد المواطنة الحديثة صالحة في ظل كل المعطيات السابقة لذلك يجب إعادة النظر لحقيقة مفهوم المواطنة في ظل الوقت الراهن. (ويل، ك، 2011، 87)

وعليه فإن مفهوم المواطنة مرتبط حقيقة بتغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية ولا يمكن تركيز على جانب دون آخر فمثلا يرى المفكر ويل كيمليكا أن المواطنة المتعددة الثقافات لا تتنافى ومبادئ الديمقراطية الليبرالية، أي مع الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية ويستند على التجربة الكندية والأمريكية القابلة في نظرهم للتعميم والتطبيق في أوروبا، وباقى دول العالم حيث يقول: " إن المنظرين الليبراليين المعاصرين غافلون عن الأمر التالي وهو أن القيمة الليبرالية لاحترام الأفراد، لا تتحدد باحترام المواطنين، إلا إذا انطبقت المواطنة بشكل كامل مع العضوية الثقافية ". (عبد الجليل، أ، 2010،

(48-47)

إن المواطنة الحديثة مواطنة مبتورة مادامت تتعارض مع حقيقة الإنسان الذي يختلف عن غيره من حيث اللون أو كمال الجسد، فالمواطنة الحديثة حسب ويل كيمليكا هي مواطنة إقصائية لأنها مؤسسة على سياسة المواطن السوي الذي يتمتع بصفات تميزه عن غيره من الأفراد وبذلك يقصى الفرد من صفة المواطنة والمواطن حيث يقول: " فالمجتمعات الحديثة توصف كمجتمعات تتميز بتعدد ثقافي عميق، في الماضي كان التعدد الثقافي موضع تجاهل أو أنه منع من التعبير عن نفسه بفعل سيادة نموذج المواطن السوي الذي كان قائما أساسا على صفات الذكر الأبيض غيرى الجنس والكامل، من حيث الاستعدادات البدنية، وكل من يتعد عن هذا النموذج في السواء يتم إقصاؤه وتهميشه وإخراص صوته " (ويل، ك، 2010، 407)

لقد نادى ويل كيمليكا إلى مواطنة جديدة تجاوزها الطرح الحديث وهي المواطنة الكوسموبوليتية La citoyeneté cosmopolite أو المواطنة متعددة الثقافات، هذه المواطنة تتجسد في ظل مواطنة كونية قادرة على استيعاب هذا التعدد الثقافي والقومي حيث يقول: " بلورة نظرية في الديمقراطية صالحة، لذلك المستوى الذي يتخطى حدود القومية واللغة ". (ويل، ك، 2010، 393)

إن المواطنة المعاصرة جعلت من المواطنة الحديثة موضع نقد لأن الأحداث والأوضاع تغيرت في ظل الوقت الراهن حيث يقول: " هذه الصلة بين حقوق المواطنة المشتركة والاندماج القوم هي اليوم موضع نقد ". (ويل، ك، 2010، 410)

إن أساس المواطنة متعددة الثقافات هو أنها قائمة على القانون والديمقراطية، ولا علاقة لها بالهوية القومية حيث يقول: " تتعلق مسألة المواطنة في أساسها بمعاملة الناس كأفراد يمتلكون حقوقا متساوية يتمتعون بها في ظل القانون، وهذا ما يميز المواطنة الديمقراطية عن وجهات النظر الإقطاعية أو قبل المدينة التي تحدد منزلة الناس السياسية وفق انتماءهم الديني أو الأثيني والطبقي ". (ويل، ك، 2010، 416)

ولقد كانت المواطنة التي نادى بها ويل كيمليكا لمواطنة متعددة ثقافات ومتوافقة مع آراء الفيلسوف الألماني ممثل الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت النقدية يورغان هابرماس إذ يقول: " إن ويل كيمليكا قد طور مفهوما جديدا لمواطنة متعددة الثقافات، وهذا المفهوم الذي أجدني على توافق تام معه، فالمواطنة هي عبارة عن وضع يترجم في شكل حدود مدنية، ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن يغيب عن ناظرنا بأن المواطنين هم أيضا أشخاص لهم هويات فردية نمت وترعرعت وسط تقاليد معينة، وفي أوساط ثقافية نوعية، لذا فإنه يتوجب أن نضع في اعتبارنا بأن هؤلاء الأشخاص هم في حاجة لهذه التقاليد حتي يتمكنوا من الحفاظ على هوياتهم ". (هابرماس، ي، 2010، 44-45)

إن المواطنة في الطرح المعاصر إعادة النظر في الكثير من المفاهيم التي ارتبطت بالمواطنة في ظل الدولة القومية أو الدولة التعاقدية القائمة على أساس العدالة والمساواة والحقوق والواجبات، وهذا ما أكده ويل كيمليكا إن انتشار فكرة التعددية وحقوق الأقليات قد أعادت بطريقة أساسية تشكيل التصورات والمفاهيم التقليدية لسيادة الدولة القومية والمواطنة. (ويل، ك، 2011، 19)

فالمواطنة في العصر المعاصر أصبحت تقوم على مفاهيم معاصرة أبرزها التعدد الثقافي، اللغة... الخ إن نظرة الفيلسوف ويل كيميكا لمفهوم المواطنة كانت نظرة مخالفة تماما لما كان عليه في الطرح الكلاسيكي والحديث فهو مفهوم مبني على التعدد الثقافي بالدرجة الأولى، مما يعني تأسيس مواطنة اندماجية تتكون من مواطنين ذوي ثقافات متعددة، هذه المواطنة تتجاوز الطرح الكلاسيكي حيث يقول: " لقد أضحي من الواضح لنا أكثر فأكثر الآن أننا نستطيع الاستمرار في اعتبار الأمة الدولة الإطار الأوحده السائد في النظرية السياسية، فنحن في الحاجة إلى تصور للديمقراطية والحكم يعالج هذه القضايا ويكون كوسمو سياسيا أكثر " (ويل، ك، 2011، 19).

خاتمة:

إن مفهوم المواطنة مفهوم لم يولد متكامل بل هو مفهوم متحول عرف تغيرات جوهرية ارتبطت بالدرجة الأولى بتطور الفكر الانساني منذ ظهور الفكر الاغريقي الذي ارتبط بظهور الدولة / المدينة إلى المدينة الإلهية في العصر الوسيط (المسيحي، الإسلامي)، إلى العصر الحديث الذي ارتبط بظهور الدولة القومية أو الدولة / الأمة، وصولا إلى الطرح المعاصر الذي ارتبط بالمواطنة ما بعد الدولة الأمة أو المواطنة الكونية في ظل التعدد الثقافي.

لذلك فالمواطنة ارتبطت بالأساس بالمفاهيم السياسية التي عرفت تحولات جوهرية متتابعة عبر التاريخ ولا يمكن بتر مرحلة عن أخرى ما دام التفكير الانساني متواصل، فالمواطنة كحقيقة تعبر عن الانتماء والحقوق والمساواة والمشاركة السياسية وهذا ما تجسد في مقولة جون جاك روسو الشهيرة: " لن نصبح فعلا بشرا إلا إذا أصبحنا مواطنين ".

المراجع:

Shnapper, Dominique. (2000). *qu'est que la citoyenneté*. Edition gallinard.

أبو المجد، عبد الجليل. (2010). مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي (دون طبعة). أفريقيا الشرق. المغرب.

أبي الفضل محمد بن مكر ابن منظور، جمال الدين. (1990). *لسان العرب* (الطبعة الأولى). بيروت: دار صادر.

بن دوبة، شرف الدين. (2019). المواطنة مفهومها، جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية (الطبعة الأولى). بيروت لبنان: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.

بن قيزة، الطاهر. (2017). مجتمع المعرفة والمواطنة (الطبعة الأولى). منشورات المركز الدولي لعلوم الإنسان.

خالدي، محمد. (2016-2015). تمثيلات المثقف للمواطنة في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة أبي بكر بالقياد تلمسان. 70-71. تلمسان.

الخشت، محمد عثمان. (2014). فلسفة المواطنة (الطبعة الأولى). القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

زروخي، إسماعيل. (2001). دراسات في الفلسفة السياسية (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

سباين، جورج. (1971). تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي ج 1 (دون طبعة). القاهرة: دار المعارف.

طاليس، أرسطو. (1967). دستور الأثينيين، تعريب الاب أوغسطين بريارة (الطبعة الثانية). دمشق سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة.

طاليس، أرسطو. (1980). في السياسة، نقل وتقديم وتعليق الاب أوغسطين بريارة بولس (الطبعة الثانية). بيروت لبنان: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع.

- عبد الحى، عمر. (2006). *الفكر السياسي في العصور القديمة* (الطبعة الثانية). بيروت لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- عبد الرزاق حبكو، علاء الدين. (د.س). *المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة* (دون طبعة). كوردستان العراق: جامعة التنمية البشرية.
- عبير بيروني، رضوان. (2012). *أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية* (الطبعة الأولى). بيروت لبنان: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- علي، يوسف. (2013). *المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية* (الطبعة الأولى). القاهرة مصر: دار المعارف الحكيمة.
- قايد، دياب. (2007). *المواطنة والعمولة. تساؤل الزمن الصعب* (الطبعة الأولى). القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان.
- كورتينا، عديلة. (2015). *مواطنون في العالم، نحو نظرية للمواطنة، ترجمة علي المتوفي* (دون طبعة). القاهرة: مكتبة الأسرة البيئية المصرية.
- كيشانة، محمود. (2017). *المجتمع المدني* (الطبعة الأولى). المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية العتبية العباسية المقدسة.
- كيمليكا، ويل. (2010). *مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة* (الطبعة الأولى). تونس: المركز الوطني للترجمة.
- كيمليكا، ويل. (2011). *أودنيسا التعددية الثقافية سير السياسات الجديدة في التنوع، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ج 1 سلسلة المعرفة* (دون طبعة). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.
- مسرحي، فارج. (2017). *المواطنة والألسنة* (دون طبعة). العالمة - سطيف: منشورات الوطن.
- موكل، عبد السلام. (بلا تاريخ). *المواطنة وسياق الهوية. مجلة تاريخ العلوم (العدد الأول)، 34.*
- مينش، رينشارد. (2009). *الأمة والمواطنة في عصر العمولة، ترجمة عباس عباس* (دون طبعة). منشورات وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب.
- النشار، مصطفى. (2008). *الحرية والديمقراطية والمواطنة، قراءة في فلسفة أرسطو* (الطبعة الأولى). القاهرة: دار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.
- ولد ديب، سيدي محمد. (2011). *الدولة وإشكالية المواطنة* (الطبعة الأولى). الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- يورغان، هابرماس. (2010). *إيتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة* (الطبعة الأولى). الجزائر: الدار العربية للعلوم ناشرون.